

عرض مقدم من السيدة كاثل كولينس فاينال

مساء الخير , أيها السادة المشاركون

انها مهمة صعبة ان اكون احد اخر المتحدثين في نهاية يومين طويلين من النقاش المستفيض والمكثف خلال هذه الندوة , لذا فإنني سأحاول أن أتحدث بإيجاز والا يكون العرض الذي سأقدمه مملًا .

وفي البداية اتقدم بخالص الشكر على هذه الدعوة الكريمة وعلى كرم الضيافة , كما انه لشرف كبير لي أن أكون هنا في هذا المجلس الموقر وان تتاح لي الفرصة للاستفادة الكبيرة من هذه الندوة , كما اشكر المترجمين الفوريين – الذين غالباً لا يتم اعطائهم حقهم من الاهتمام او الاشادة – مع اننا اكثر حاجة اليهم ولا يمكن الاستغناء عنهم من قبل الجميع .

- لقد عشت وعملت في معظم دول أمريكا اللاتينية وأجزاء من أوروبا الغربية , لكنه لم تتح لي الفرصة من قبل لزيارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو بالأصح القارة الإفريقية برمتها .
- في الوقت الذي تتمتع فيه بلداننا ومناطقنا وقاراتنا بالتنوع الجغرافي والتاريخي والديني والثقافي فإننا نشترك في الكثير من التحديات ومآسي الماضي . لكننا لحسن الحظ نتشارك ايضاً في رغبتنا الجامعة للسلام والرخاء والازدهار بيننا وفيما بيننا . ولذا فان اقامة مثل هذه الفعاليات يعتبر بمثابة رسالة تذكيرية لنا تحمل رابط الإنسانية التي تجمعنا ونشترك فيها جميعاً .
- في حين انه لا يمكننا أن نجد إجاباتاً وصفات جاهزة من بلدان وقارات مختلفة , فان هناك مجالاً لتبادل فيه تجاربنا والصعوبات التي نواجهها وكذلك آمالنا وتطلعاتنا .
- أتحدث اليوم عن تجربة تشيلي ما بعد الحكم الاستبدادي , وكذلك عن تجربة ايرلندا الشمالية ما بعد الصراع.
- لم اجلب معي قواعد او نماذج او دروس , فقط احمل معي التحايا والتضامن والرغبة الجامعة للبحث عن طرق للمضي قدماً معاً .
- لقد طلب مني التحدث عن المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان وضمانات عدم التكرار .

نحن نعلم انه يمكن الحديث عن تحديات العدالة الانتقالية من خلال أبعادها الأربعة أو الخمسة وهي :

- الحقيقية
- العدالة
- التعويض وجبر الضرر
- الذاكرة ضمان عدم التكرار

كما نعلم أيضا انه من الممكن أن يتم إشراك مؤسسات حقوق الانسان في كل بعد من هذه الابعاد , ففي تشيلي على سبيل المثال كان إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنفيذ الإحدى التوصيات الرئيسية للجنة الحقيقة , على الرغم من أن تنفيذ ذلك استغرق أكثر من 20 عاما ليتم إنشائها أخيراً. والان وبعد حدوث ذلك فان المؤسسة نفسها هي المسؤولة عن ارشيفات لجنة الحقيقة التي تضطلع بمهام التعويضات وجبر الضرر والعدالة , لذلك فان كل شيء مرتبط ببعضه والمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان مرتبطة بكل شيء.

لكن من منظور العدالة الانتقالية , فانه يتم النظر الى المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان كما لو انها في صلب او جوهر ضمان عدم التكرار .

اذن ما الذي نفهمه من ضمان عدم التكرار ؟ لقد كان هناك تركيز مبكر على العدالة الانتقالية اتسم بانه شكلي جدا : هندسة مؤسسية بدون ثقافة تغيير حقيقية : قادة جدد , مؤسسات جديدة , دساتير جديدة الخ . ومع ان هذا ضروريا , الا انه لا يكفي .

لقد دعانا المقرر الخاص للعدالة الانتقالية للأمم المتحدة - المنتهية ولايته - المفكر الرائع بابلو دي جريف إلى التفكير بأفاق جديدة لضمان عدم التكرار من خلال التأكيد على ثلاثة مجالات رئيسية وهي :

- 1- مؤسسية
- 2- مجتمعية ولكن أيضاً
- 3- ثقافية وشخصية

وإذا تقبلنا هذه الآفاق , فإننا سندرك مدى أهمية وجود مؤسسة وطنية لحقوق الانسان قوية وممتينة لكل مجال من هذه المجالات الثلاثة .

- لكننا نرى أيضاً أن مثل هذه المؤسسة – عند تقاطع الدولة والمجتمع والفرد – تواجه تحدياً وتجد نفسها في مكان غير مريح , في اللغة الانجليزية بإمكاننا القول أنها تجد نفسها بين مطرقة وسندان .
- ومن اجل انشاء مثل هذه المؤسسة والحفاظ عليها , فانه ينبغي على الدولة ان تتوقف عن وضع الحواجز بينها وبين المجتمع , وان تتخلى عن شعورها بانها الافضل والوحيدة والمدافع الافضل و الوصية على الصالح العام .
- وهذا يعني ان الدولة يجب الا تتسامح فقط تجاه الاعمال التي ارتكبتها النخب في الماضي, ولكن ينبغي عليها ان تخلق وتشجع المجالات والفضاءات التي يتم من خلالها التحري والمساءلة عن الاعمال ليس التي ارتكبتها النخب الحاكمة في الماضي فحسب وانما يشمل ذلك سلطتها المستقبلية وفعالها ومدى حسن نواياها في المستقبل .

وهذا ليس امرا سهلا للقيام به والشروع بذلك , ولا ينبغي عمل ذلك باستخفاف او لامبالاة , ومن المرجح انه لن يكتب لها النجاح اذا كانت تعوزه الحماسة وذلك اما انها ستصبح غير ملائمة للسلطات , وفي هذه الحالة ستكون مهمشة او مسحوقة او سيكتشفها المجتمع وسوف تفقد كل شرعيتها .

علاوة على ذلك , فانه سيكون من غير المجدي الربط بين المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والتعريف الغامض او غير الواضح للمصالحة والقول بان وظيفة هذه المؤسسات هي لتعزيز المصالحة , وان نحكم عليها وفقا للغياب المستمر للعلامات الواضحة للصراع , وفي رايي يمكن ان يكون ذلك خطئا فادحا .

لماذا ؟ لأنه كما اقترح الدكتور كامبوس فان المصالحة في بلدان ما بعد الصراعات قد تكونحتى غير ممكنة , وكذلك الحال في دولة ما بعد الحكم الاستبدادي , لذا فانه ومن اجل ان تكون المصالحة حقيقية فان ذلك يتطلب انهاء حصانة الافلات من العقاب والقضاء على عادات وسلوكيات الإذلال غير المألوفة , كما أن ذلك يتطلب تغييرا تحويليا ومستداما للظروف المادية للحياة وماهي الامكانيات والافاق التي تقدمها وخاصة للشباب الساخط والمتذمر .

وبالتالي فان المصالحة لا يمكن ان تعني فقط لجان الحقيقة وبعض التعويضات وتغيير النخب والعودة للعمل كالمعتاد , فمثل هذه المصالحة لن تكون متناغمة مع " ضمان عدم التكرار " وهذا يعني ان التاريخ يعيد نفسه وان ذلك ينذر بعودة التوتر والاحباط وبالتالي فان انفجار هذا التوتر والاحباط المتراكم من شأنه ان يولد العنف وبدلا من تضييد الجروح فان ذلك سيزيد من وتيرة العنف وعودة التوتر والاحباط .

وتسعى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية إلى كسر هذه الدورة التاريخية ومن اجل القيام بذلك فعليها أن تختار الأفق التوأمينالتمثليين في التعويض وضمنان عدم التكرار , وفي هذا السياق فان ضمان عدم التكرار هو الطريقة المناسبة لمصالحة حقيقية .

وفي هذا السياق فإنني اتفق مع الدكتور كامبوس بان تعريف المصالحة بأي صيغة كانت قد لا يكون ممكن دائما , وربما قد لا تتم حتى خلال جيل واحد أو أكثر , ذلك لان بعض الصراعات تكون مستعصية على الحل , كما أن هناك بعض المصالح المتباينة التي لا يمكن التوفيق بينها , مثل هذا الأمر والأمر المضاد لا يمكن أنيوجد في نفس المجال , وبالتالي فان الاستعجال في فرض هذه المصالح والهويات معا من اجل اعلان المجتمع قد تصالح قد يؤدي فقط إلىإطلاق هذه الإمكانية للتدمير وإحداث انفجار جديد في المجتمع .

ولعل الصراعات القومية العرقية ذات البعد والطابع الديني هي الأكثر تعرضا لهذا النوع من التعنت وعدم التوافق , ومثال على ذلك يوغسلافيا السابقة , وكذلك ايرلندا الشمالية والتي ما يزال الصراع يدور في أجزاء من بيلفاست وخصوصاً الأجزاء الأكثر فقراً فيها , فالصراع هناك لم يكن بين الدولة والمجتمع , ولكن كان بين جار و جار , ومجتمع ضد مجتمع وكان يتم إلقاء القنابل الحارقة على الشرطة كما يقوم الجار بإلقاء الحجارة على جاره أثناء مرافقته لأولاده إلى المدرسة , وهذا الصراع له جذوره الذي تمتد لعقود بل لقرون , وبالتالي فان المصالحة هناك ليست مسألة سطحية تتمثل في المصافحة باليدين والاتفاق على تقاسم السلطة , بل هي أن تتعلم عدم الكراهية أو الكراهية بشكل اقل .وفي أحسنالأحوال فإنها تعني العيش جنبا إلى جنب – وليس معاً – معزولين خلف الجدران بدون أن يقتل بعضهم بعضا , وعندما يحظر القانون رفع علمي جمهورية ايرلندا وعلم المملكة المتحدة في محاولة لاختصار المصالحة فهذا يعني رفع علم فلسطين في احد الأحياء وعلم إسرائيل في أحياء أخرى من

أحياء بلفاست وبالتالي فان تلك إشارة بأنها التزام بالحرب بالوكالة , حرب كلمة ورمز , هل المصالحة ممكنة هنا ؟

نعم ولكن ذلك يتطلب العمل بجدية أكثر وليس الاكتفاء بالقول فقط بان الحوار والتسامح مع التنوع يمكن أن يحل كل الصراع , هذا لا يمكن ان يتحقق إذا كان ما أريدها يعني لك ان استمر في حرمانك من الحقوق حتى أتمكنأنا من الاستمرار في التمتع بالامتيازات النسبية , إذا كان ما أريدها يعني بالنسبة لكأنهيك من الوجود وان يتم اجتثاثك من على وجه الأرضأو العودة إلى " بيتك " الأرض التي تركها أجدادك قبل ثلاثة قرون ثم ما أريده لا يمكن ولا ينبغي إعطائه لك : ما أريد يحتاج إلى تغيير .

يجب أن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جزءاً من التحديات لإجراء هذا التغيير , لذلك فإنها لن تحظى بترحيب عالمي , وستصبح مثيرة للجدل , وقد يتم اتهامها جزافاً بأنها تعمل ضد مصالح المصالحة .

هل تعي الدولة ذلك بشكل كافي من اجل الدفاع عن مثل هذه الانتقادات ؟ أمأنها ستعري الدولة للانضمام إليها خاصة عندما تغض طرفها عن أعمال الدولة ولا تقوم بانتقادها واستمرار الاستبداد وخاصة التواطؤ والفساد على المدى الطويل .

لذلك إذا كنا نريد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسانأو ن فكر بواحدة منهاأو لدينا طموح بواحدة أفضل من المؤسسات القائمة حالياً فانه يجب أن نكون حذرين فيما نطمح إليه , وعلى إدراك بكل تداعياتها , لأنه لا المصالحة ولا ضمان عدم التكرار يجب أنتعمل او يتم انتاجها من مومياء النظام الاجتماعي القائموما يحتفظ به من مزايا ظالمة .

وعند مجابهة النظام الاجتماعي فانه ربما قد لا تحتاج المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسانإلتحدي الدولة فحسب ولكن عليها ان تقرر ما اذا كانت ستضطلع بزمام القيادة ام انها ستكون تابعة , ويشمل ذلك الغايات والعادات الاجتماعية, وكان على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تشيلي أن تقرر ما إذا كانت مستعدة للدفاع عن القضايا التي لا تحظى بشعبية من الناحية الاجتماعية , مثل تشجيع زواج المثليين أو قانون التبرني في بلد لا تزال أغلبية السكان فيه – وليس السلطات – يرون بأنه لا ينبغي السماح لمثليي الجنس أن يكونوا معلمين , وبالتالي المخاطرة في الدخول في معارك من عدة جهات , وبالتالي سيكونون معزولين ليس من السلطات فحسب وانما من اغلبية من السكان محافظة دينيا واخلاقيا . ويعتبر الدفاع عن حقوق السجناء هو أسرع طريق لنيل الكراهية من عامة الناس في أي ثقافة تقريباً , وذلك لان مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية يمكن أن تكون محل اتهام بأنها تتعاطف مع المجرمين والإرهابيين وبانها تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي .

علاوة على ذلك , فان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يكون طاقم موظفيها عبارة عن نشطاء بارزين أو منشقين سياسيين سابقين فانه من السهل أن يتم اتهامها بأنها حصان طروادة للشيوعيةأو للتطرف أو للراديكالية أو للعلمانية , وأيا كان الاتهام فان ذلك سيعمل على تشويههم تشويه أعمالهم , وهذا هو السبب الذي جعل تشيلي تقوم باختيار موظفين من الجيل الجديد الشاب لمزاولة أعمالهم في مؤسسات حقوق الإنسانالوطنية ولم تقم بتوظيف

عناصر محسوبة على عهد الديكتاتورية السابق , الامر الذي تسبب في تلقيها انتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان التي تعتبر مؤسسة حقوق الإنسانها مقاطعة أو ملكية خاصة بها . لكنني اعتقد انه كان من الحكمة عمل ذلك , لان ذلك أعطى للجيل الجديد نصيبا ملحوظا في هذا المشروع وكذلك لأنه ومنذ وقت طويل وحقوق الإنسان تعاني من كونها لغة يتحدث بها الضحايا بطلاقة أكثر , وبالتالي فان الجناة لديهم أسبابهم للخوف منها أو عدم الثقة بها , بينما لا يكثر لها الاقوياء او المتواطئين معها , وأيضا نتعلم أن نتحدث بها سواءً بالقلب , كما يجب أن نفعل , أو من القلب .

وإذا اردنا أن نرفض , واعتقد انه ينبغي علينا أن نفعل ذلك , الخدعة الاستعمارية الجديدة واستيراد لغة حقوق الإنسان في شكلها الليبرالي الفردي والمزيف عالميا , عندئذ يتعين علينا أن ننجز الجهد التوفيقي (التوفيق بين المعتقدات المتعارضة) .

أنا من الارث الايرلندي الذي مضى عليه أربعة أو خمسة أجيال , ولا أتكلم اللغة الايرلندية , ولعله من المثير للسخرية والمجاز في أن واحد بان معظمنا تقريبا أجبر على التحدث والتواصل بلغة فرضها الاستعمار سواءً الانجليزية أو الاسبانية أو الفرنسية من اجل مشاركة تطلعاتنا والنقاش فيما بيننا .

واعتقد أننا بحاجة إلأن يكون لنا لغاتنا الأصلية للحقوق والمسؤوليات ' تلك اللغات التي نتحدث باسمنا ومن نكون نحن والمكان الذي نقطنه والاتجاه الذي نريد أن نسلكه ونصل اليه .

هذه اللغات , وليس لغات الماضي الاستعماري , يمكننا أن تصبح لغتنا المشتركة وقواعد جديدة لبناء علاقاتنا وكذلك العلاقات بين الأشخاص وبين الأجيال , هذه اللغات تكون أولا داخل مجتمعاتنا ومن هناك يتم تأمينها وتضمينها في هوياتنا وعبر مناطقنا الوطنية .

ومن الممكن أن تلعب مؤسسات حقوق الإنسان دورا ليس إقليميا أو دوليا فحسب , وإنما سيكون لها دورا حيويا وإبداعيا وشجاعا , ليس باعتبارها من قامت بإنشاء هذه اللغة المشتركة فحسب وإنما أيضا باعتبارها المترجمة التحريرية والفورية لها والناقلة لها كذلك .

ولهذا السبب نفسه فإننا لا يمكن أننتوقع أن يكون لها دوراً سلبياً أو مثير للجدل .